

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

أو حديدا فضربه إبرا أو أواني أو خشبا فنجره بابا ونحوه أو شاة فذبها وشواها رد ذلك بزيادته وأرش نقصه ولا شيء له .

وكذا لو غصب طينا فضربه لبنا أو جعله فخارا أو حبا فطحنه ونحو ذلك .

ذكر المصنف هنا ما يغير المغصوب عن صفته وينقله إلى اسم آخر كما مثل ونحوه ففي هذا يكون الحكم كما قال المصنف على الصحيح من المذهب .

قال المصنف والشارح وصاحب الفائق هذا ظاهر المذهب .

قال بن منجا في شرحه هذا المذهب .

قال الحارثي اختاره المصنف والأكثر من أهل المذهب منهم القاضي في المجرد وأبو علي بن شهاب وابن عقيل في الفصول قال وهو المختار .

قال في التلخيص هذا الصحيح عندي وصحه في النظم وغيره وجزم به في الوجيز والمنور وقدمه في المحرر والفروع والفائق .

وعنه يكون شريكا بالزيادة اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله قاله في الفائق .

قال في الهداية والمستوعب الصحيح من المذهب إن زادت القيمة بذلك فالغاصب شريك المالك بالزيادة انتهى .

وقدمه في الخلاصة والرعائيتين والحاوي الصغير وناظم المفردات وقال رحمه الأكثر في الخلاف انتهى .

واختاره القاضي في الجامع الصغير والقاضي يعقوب وابن عقيل في التذكرة وأبو الحسن بن بكروس .

وقيل للغاصب أجرة عمله فقط إذا كانت الزيادة مثلها فصاعدا أو مأ إليه بن أبي موسى ذكره عنه في التلخيص